أهمية الاستثمار في العنصر البشري في تقليل تفاوت الأجور في سوق العمل

د.كبداني سيدي أحمد
أستاذ محاضر قسم "ب"،جامعة مستغانم
أ. قاسم محمد فؤاد
باحث في مرحلة الدكتوراه ، جامعة تلمسان

ملخص:

تبحث هذه الورقة في العلاقة السببية بين الاستثمار في العنصر البشري وتباين الأجور في سوق العمل. فالطاقة البشرية تعتبر العنصر الأساسي والضروري لإحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر عن التطور التكنولوجي الكبير الذي قد تشهده المنظمة أو الدولة، إذ أن العنصر البشري يعد محورا أساسيا في مجمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك هو غاية من غاياتها. ولذا تحولت الأدبيات الاقتصادية من التركيز على النمو الاقتصادي والاستثمار المادي إلى التركيز على الاستثمار في العنصر البشري (عالم الأفكار والإبداع)، باعتباره مفتاح التنمية بشتى أنواعها، وهو الأمر الذي يؤثر إيجابا على مسألة توزيع الدخل بين الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في العنصر البشري، مؤشرات عدم المساواة في توزيع الدخل، معامل "Gini"، تباين الأجور في سوق العمل.

Abstract :

This paper examines the causal relationship between investment in the human element and the variation of wages in the labor market. Human energy is considered the main and essential element of economic and social development, regardless of the great technological development which has seen the organization or the state, as the human element is a key hub in the overall economic and social development, as well as the very objectives. Therefore, the economic literature has shifted from a focus on economic growth and material investment to focus on investment in the human element (the world of ideas and creativity), as a key to development of various kinds, which positively affect the question of the distribution of income among individuals.

Key-words: Investing in the human element, indicators of income inequality, "Gini" coefficient, the wage disparity in the labor market.

المقدمة:

تعتبر العلاقة بين التعليم والاقتصاد من العلاقات الجدلية التي أعيد طرحها حديثا، بعدما كانت الدراسات الاقتصادية التقليدية قد تطرقت إليها، حيث أنها حاولت أن تظهر كيف يكون التعليم إذا كان الاقتصاد حرّا، وكيف يكون إذا كان موجّها، وكذلك معرفة تأثير العديد من المشكلات الاقتصادية على نمط التعليم ومخرجاته، مثل مشكلات التضخم والمديونية، ومن ثمّ معرفة متطلّبات الاقتصاد القائم على الزراعة، والآخر القائم على الصناعة أو الخدمات من مخرجات التعليم.

وممّا لا شكّ فيه أنّ نظام التعليم يحتاج ضمن ما يحتاج إليه من القوى البشرية المؤهّلة لإدارته وطلاب ومعلّمين، وهياكل قاعدية، وتجهيزات، يحتاج كذلك إلى إنفاق يسدّ تكلفة هذا وذاك، والإنفاق يتطلّب على الأقل قدرا ممكنا من النتائج لتغطيته وخلق قيمة مضافة. فالتعليم بجميع مراحله، والجامعي منه بصفة خاصّة يلعب دورا هامّا في تنمية المجتمعات، لأنّ المجتمعات المتطوّرة تملك نُظُما تعليمية متطوّرة قادرة على تنمية طاقاتها البشرية باعتبارها ثروة الشعوب، ونجاح هذه النُظم يتوقّف على مدى قدرتها على إعداد وتنمية مواردها البشرية للمساهمة في زيادة معدّلات الإنتاج.

ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار في التعليم يعمل على توفير الطاقات البشرية المؤهّلة والقادرة على تنمية الاقتصاد، حيث العلاقة التي تربط التعليم بسوق العمل من جهة والأجور من جهة أخرى هي علاقة متشابكة يؤثّر بعضها في البعض، ومن الصعب الفصل بينها عند دراستها، لأن مشكلات إحداها تؤثّر بصورة مباشرة وغير مباشرة على المشكلات الأخرى. فمثلا مشكلة مردودية خرّيج الجامعة، أو مشكلة انحراف التخطيط السليم للقوى العاملة، تؤثّر على مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحدد حدود ومكونات الطبقات الاجتماعية بكل أصنافها.

من ناحية أخرى، يرتبط مستوى الأجور والدخل الفردي بمستوى الاستثمار في التعليم، والتي أكّدت العديد من الدراسات أنّ ارتفاع مستوى الدخل يرجع إلى اختلاف مستويات المعرفة والمهارات المتفاوتة، التي يتميّز بها الأفراد عن بعضهم البعض. والإشكالية التي تطرح هنا هي كيف يؤثّر التعليم في توزيع الدخل؟ وما علاقة الاستثمار في العنصر البشري بعدم المساواة في الأجر في سوق العمل؟

الهدف من الدراسة

لقد اعتبر إلى وقت قريب أن الاستثمار المادي هو الذي يخلق فرص العمل، وبالتالي يخلق القيمة المضافة للبلد ويزيد من ثروته، ولهذا لجأت العديد من الحكومات إلى تبني برامج تنموية معتمدة على تراكم رأي المال كوسيلة لتلك الغاية، غير أن تجارب العديد من تلك الدول في فترة الثمانينات أثبتت عدم شمولية النظريات التنموية، حيث حققت بعضها مطالب التنمية، وأحدثت فوارق شاسعة في مستويات الدخول، مما جعل الاهتمام التنموي يتحول إلى الاستثمار في العنصر البشري كوسيلة وغاية في الوقت ذاته لتحقيق شيء من العدالة الاجتماعية، والتي تتجلي في أبسط صورها في عدالة توزيع المداخيل والأجور بين فئات السكان.

وعليه فإن الدراسة تسلط الضوء على دور الاستثمار في العنصر البشري من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والتكوين والتدريب، وعلاقتها بتحقيق العدالة النسبية في توزيع الدخول (الأجور) في سوق العمل، حيث المخصصات السنوية الحكومية المرتفعة على مراكز البحث العلمي، والمدارس والجامعات، وغيرها من المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة من جهة، والأعداد المتزايدة من حاملي الشهادات، طالبي العمل أو أجراء المستقبل من جهة أخرى، وكيف يمكن أن تؤدي سنة تعليمية واحدة إضافية لدى الشخص إلى مزيد من تفاوت دخله (أجره) مقارنة بمن سواه.

أولا– الطرح الاقتصادي لمختلف نظريات توزيع الدخل

شهد العالم خلال القرن الماضي تغيرات عملاقة متتالية، أفرزت ظواهر اجتماعية معقدة مثل البطالة والأمية وفداحة التمايز الأجري بسوق العمل، نتج عنها تفشي الفقر بصورة رهيبة حتى بين وسط العمال. وقد أخذت العلاقة الفقر– توزيع الدخل منعطفا جديدا مع مطلع الثمانينات بسبب حدوث تغيرين مهمين: أولها شروع العديد من الدول النامية في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وثانيها هو تحول أدبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي القائم على التصنيع والاستثمار في وسائل الإنتاج إلى مفهوم التنمية البشرية القائمة على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أساس التنمية الاقتصادية الشاملة.

ولقد اهتم الاقتصاديون منذ القدم بموضوع توزيع الدخل، وأسباب غنى وفقر بعض الأفراد، وفي الأسس التي يقوم عليها هذا التوزيع، والمشكلة التي تبحثها نظرية التوزيع هي في الكيفية التي يوزع بها الناتج، ثم مقدار هذا النصيب.

1- تعريف الدخل وأنواعه

حسب Hicks يعرف الدخل بأنه المال الذي يمكن استهلاكه دون أن نصبح فقراء أو محتاجين، وبالمقابل تبقى ممتلكاتنا ثابتة ولا تتغير[1].

والدخل يأخذ أشكالا متعددة، فقد يكون في صورة فائدة وهو دخل رأس المال، أو في صورة ريع وهو دخل الأرض، أو في صورة ربح وهو دخل التنظيم، أو في صورة أجر وهو دخل العمل، وهو أبرز أنواع المداخيل، نظرا لأنه أحد مكونات الدخل الشخصي. ودراسة توزيع الدخل على هذه الأنواع الأربعة إنما يعود إلى توزيع الناتج على عوامل الإنتاج التي ساهمت في تكوينه[2].

2- أهم النظريات المتعلقة بتوزيع المداخيل

تعتبر مسالة التوزيع في التحليل الاقتصادي من المواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين القدامى والمعاصرين. وقد اختلفت آراؤهم حول مفهومه تبعا للزاوية التي ينظر إليه منها. فعلى المستوى الكلي يوزع الدخل الوطني إلى قسمين: أحدهما للاستهلاك والآخر للاستثمار(الادخار). أما على المستوى الجزئي فيوزع بين طبقتين وهي الرأسمالية ولها الأرباح والريوع والفوائد، وأما الثانية فلها الأجور، وهذا من منطلق الملكية الفردية لعوامل الإنتاج.أما من منطلق الملكية الجماعية فاعتبرت قوة العمل هي عنصر الإنتاج الوحيد، وبالتالي يوزع الدخل أو الناتج بين الأجور (الاستهلاك) والاستثمارات(الإنتاج)[3].

---

[1] S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT "*Les inégalités de revenus (les en jeux d'un partage)*" VUIBERT, Paris 1992, p 07.

[2] أحمد أبو إسماعيل "*أصول الاقتصاد*"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976،ص395-396.

[3] محمد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحى، مجدي محمود شهاب "*أصول علم الاقتصاد السياسي*" الدار الجامعة الإسكندرية 1988،ص ص507-508.

واستناد إلى ما سبق، يتضح أن نظرية التوزيع تهتم بتحديد الأنصبة النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج من الدخل الكلي، وكذلك دراسة وتطور مداخيل الأفراد والطبقات الاجتماعية[1]، وعليه يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التوزيع:

2-1 التوزيع الوظيفي للدخل

يعرف على أنه حصول أصحاب عناصر الإنتاج المتفق عليها وهي الأرض والتنظيم ورأس المال والعمل على أثمان خدماتها، بمعنى دراسة أنواع المداخيل على أنها أسعار خدمات عوامل الإنتاج. وقد ارتبط التوزيع الوظيفي ببروز التيارات الفكرية الاقتصادية عبر مراحلها المختلفة بدءا من الطبيعيين إلى الكلاسيكيين ووصولا إلى الكينزيين الجدد، والذين اهتموا بمعالجة ودراسة اختلاف المداخيل بين طبقات المجتمع، واختلاف أنصبتها مقارنة مع الدخل الكلي[2].

حسب آدم سميث ودافيد ريكاردو يوزع الدخل إلى ثلاث أشكال أساسية[3]:

- الأجور(Salaires): تحدد حسب حد الكفاف[4].
- الريع (Rente) = الإنتاج المتوسط – الإنتاج الحدي[5].
- الأرباح (Profits) = الدخل الكلي – الأجور – الريع[6].

أما ماركس فاعتبر أن طريقة تقسيم الكلاسيك للدخل تكرس الاستغلال البشع للعمال وتحقق مداخيل عالية للرأسماليين على حساب الأجور[7].

إن نظرية التوزيع عند الكلاسيك، وبالتالي تحليلاتهم كانت جزئية، وهذا لاستنادهم إلى نظرية غير مكتملة تم اشتقاقها من العمل[8]، أما النيوكلاسيك فأعطوا بعدا آخر لتوزيع الدخل وهذا

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم "*أسس علم الاقتصاد*" مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1978،ص200.

[2] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،"*أساسيات علم الاقتصاد*" الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001،ص 443.

[3] صبحي تادرس قريصة، محمود يونس "*مقدمة في الاقتصاد* " دار النهضة العربية بيروت 1984،ص 242.

[4] إسماعيل صقر، عارف دليلة، "*تاريخ الأفكار الاقتصادية*"،مديرية الكتب والمطبوعات، حلب، سوريا1977،ص191.وانظر كذلك:
Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller" *Introduction à l'économie générale* ", Vuibert, Paris 1994,p10.

[5] Christian Mourisson " *La répartition des revenus dans les pays de tiers-monde* " CUJAS, Paris 1968,p 23.

[6] René Sandretto,"*Rémunération et répartition des revenus*" HACHETTE, Paris 1èr édition 1994,p 86

[7] صامويل عبود " *الاقتصاد السياسي للرأسمالية*"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 27.

[8] Daniel Martina "*La pensée économique*" Armand Colin, Paris,1991,p 159

وهذا لاعتمادهم على الإنتاجية الحدية وان عملية التبادل قائمة على أساس نظرية الأسعار النسبية للسلع بالاستناد إلى المنفعة الحدية[1]، حيث اعتبروا أن الدخل ما هو إلا الإنتاجية الحدية لكل عامل من عوامل الإنتاج مضروب في كميته المستخدمة[2]، غير أن النظريات الحديثة، وأهمها تلك التي جاءت بعد" كينز" مثل نظرية أو نموذج"Kaldor-Robinson" فأعطت بعدا آخر لتوزيع الدخل من خلال ربطها بإمكانية تحقيقها للتوازن الاقتصادي، وعدم الإخلال به[3].

2-2 التوزيع الشخصي للدخل

تهتم نظرية التوزيع الشخصي للدخل بتحديد مقدار الدخل الذي يتحصل عليه الفرد، وهو الدخل المكون من عدة مصادر بغض النظر عن نوعه[4]، وهذه الدراسة هي بخلاف التي سبقتها لكون الاقتصاديين اهتموا إلى جانب التوزيع الوظيفي بقضية أساسية مهمة وهي الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر إنتاج من الدخل الكلي والعوامل التي تحدد هذه الحصص في مراحل التطور المختلفة للأمم وللهيكل الاقتصادي[5]، وقد ظهرت بعض النظريات التي قدمت شروحات معتبرة حول توزيع الدخل بين الأفراد جاءت في مدرستين فكريتين؛ الأولى وهي التي يطلق عليها مدرسة النظرية الإحصائية، ويمثلها كل من "Gibrat" و"Roy" و"Brown" و"Aitchinson" وغيرهم، وأما الثانية فهي التي تسمى بالمدرسة الاقتصادية الاجتماعية، وهي تفسر توزيع الدخل بين الأفراد من خلال العوامل الاقتصادية والتنظيمية مثل الجنس والعمر والوظيفة والتعليم[6]، وهي (المدرسة الثانية) تشتمل على العديد من النظريات أهمها:

2-2-1 نظرية الطلب

تعرف هذه النظرية بمدرسة تخطيط التعليم فيتوقف الطلب على الأنواع المختلفة من العمل على طبيعة عرض الخدمات الشخصية والتي توزع مبدئيا بشكل طبيعي، وبالنتيجة فإن توزيع

---

[1] فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1988، ص34-35.

[2] René Sandretto, Op cit, p 117-118.

[3] Katheline Schubert "Macroéconomie contemporain et croissance" Vuibert, Paris 1996, p 203.

[4] Bruno BARON RENAULT "Economie de développement", DE BOECK, Bruxelles 2ème édition 1998,p 91.

[5] Jan Pen " Income distribution" London, Penguin Books,1971,p15-16.

[6] عبد الرزاق الفارس، *"الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"*،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان،2001، ص 95.

المداخيل يتبع نفس المسار[1]، وحيث أن نمط توزيع الدخل الشخصي يسمح بمعرفة أي الأفراد يحصل على دخل (أجر) عال مقارنة مع البعض الآخر، لذا فإن عدم المساواة في الدخل أو تمايز الأجور في سوق العمل يرجع بدرجة أولى إلى اختلاف الأسعار التي تدفع لقاء هذه الخدمات الشخصية، نظرا لأن بعض الأشخاص يتمتعون بنوع من الاحتكار في عرض خدماتهم مثل مدراء الشركات...الخ، وحيث السؤال الذي يطرح هنا وتجيب عليه نظرية تخطيط التعليم هو لماذا يتميز عرضهم بالندرة النسبية؟

2-2-2 نظرية رأس المال البشري

قدمت هذه النظرية من قبل"Mincer" و"Becker" و"Chiswick" وهي قائمة على فرضية تعظيم المداخيل الشخصية طوال فترة الحياة[2]. فالعمال لهم إمكانية تحديد حجم وطبيعة عرضهم للعمل الذي ينبثق عن مخزون خاص من القدرات يسمى رأس المال البشري، لذلك تهتم هذه النظرية بالمحددات النوعية لعرض العمل مثل مستوى التعليم، والتأهيل والسن...الخ، وحيث أن دخل العمل (وهو الأجر) هو دالة للاستثمارات المحققة من تحسين مستوى التعليم وزيادة الكفاءات وتطوير المعارف، فإن الأجير يحدد بصورة عقلانية إستراتيجيته الخاصة في اكتساب وتسيير رأسماله البشري، وبالتالي فهو يختار منحناه الأمثل الذي يضمن له أحسن العلاقة بين القيمة الحالية لموارده الأجرية وتكاليف التعليم والتكوين[3].

إن الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري هو محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية على أساس السلوك الاقتصادي الرشيد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور في أسواق العمل، وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا الموضوع خارج عن نطاق التحليل، إذ تتمثل الافتراضات الأساسية للنموذج كما طورها Mincer فيما يلي[4]:

---

[1] G.S. SAHOTA " *Theories of Personel Income distribution: a Survery*" Journal of Economic Literature, vol 16, 1978.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 95.

[3] P. Couronne "*Modèle de Gestion prévisionnelles des ressources humaines*" CNRS, Paris, 1986, p 05.

[4] رياض بن جليلي: *"الأسس النظرية لدالة الكسب"*، سلسلة إصدارت المعهد العربي للتخطيط، من الموقع الالكتروني:(*www.api.org.kw/*).

- ✓ أن طول فترة التدريب، أو التعليم بمعنى الالتحاق بالنظام التعليمي، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال وأن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية.
- ✓ يتوقع الأفراد، عند إتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب.
- ✓ يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى أن الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب.
- ✓ يفترض ألا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة فترة التدريب الأولى ثابتا خلال الفترة العملية.
- ✓ يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

يميز أنصار نظرية رأس المال البشري بين الأشكال الثلاثة لدالة الكسب، وهي[1]:

دالة الكسب المعرّفة بالخبرة وتم تقديرها كما يلي:

$$\mathrm{In}_Y = \alpha + \beta S + \delta E + \gamma E^2 \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث E هي سنوات الخبرة والتي تعرف للأفراد على أنها تساوي العمر مطروح منه سنوات التعليم وكذا العمر المحدد للالتحاق بالنظام التعليمي(والذي عادة ما يكون 6 أو 7 سنوات).

إن دالة الكسب الموضحة في المعادلة رقم (1) أن ثابت التقدير α يساوي لوغاريثم دخل العمال الذين ليس لديهم تعليم وليست لديهم خبرة. وحيث يتوقع أن تكون علامة β و δ موجبة وعلامة γ سالبة لتعكس عمل قانون تناقص الغلة، أي بمعنى أنه يتوقع أن يؤدي ارتفاع سنوات الخبرة إلى زيادة الدخل، ولكن بمعدل متناقص مع زيادة سنوات الخبرة، وهو ما يعني أنه يتوقع أن يؤول معدل العائد على سنوات الخبرة نحو الانخفاض مع سنوات الخبرة.

تم تقدير دالة الكسب المعرّفة بالتعليم كما يلي:

$$\mathrm{In}_Y = \alpha + \sum K\beta_K d_K + \delta E + \gamma E^2 \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

[1] رياض بن جليلي، نفس المرجع السابق.

حيث تعرف هذه المعادلة باسم دالة الكسب الموسعة، والتي يتطلب أثناء تطبيقها حساب معدل العائد على مستوى تعليمي معين بطرح معامل تقدير المعلمة (d) للمستوى التعليمي السابق من معامل تقدير المعلمة(d) للمستوى المعين وقسمة الحاصل على عدد سنوات الدراسة للمستوى التعليمي المعين، مما يؤدي إلى تقدير دالة معدل العائد على التعليم وذلك كما يلي:

$$r_k = \frac{\beta_k - \beta_{(k-1)}}{S_k} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث S_k هي عدد سنوات الدراسة للمستوى المعين k

2-2-3 نظرية العرض والطلب

لقد أدمج "Timbergen" بين العوامل المؤثرة في العرض والأخرى المؤثرة في الطلب في شكل نظرية لتحليل تفاوت الدخل(تمايز الأجور) وتطوره، فالتعليم منِ شأنه أن يقلص هذه الفجوة (جانب العرض)، والتقدم التكنولوجي من شأنه أن يوسع هذه الفجوة (جانب الطلب)[1]، ولهذه النظرية فائدة لدى الدول النامية في تحديد أسباب التفاوت في سوق العمل (التي مصدرها التعليم خاصة)، لأن هذا السوق يتميز بعدم التجانس في جانبيه العرض والطلب.

ثانيا- مؤشرات قياس تفاوت الدخل

1- نظرة عامة حول عدم المساواة في توزيع الدخل

إن دراسة التوزيع الشخصي للدخل ومن ثمّ إسقاط نظرية رأس المال البشري على واقع توزيع الأجور في سوق العمل يعطي نظرة عن تشتّته، حيث تشكل عدم عدالة توزيع الدخل موضوع البحث والحوار والخلاف منذ أقدم العصور، وجاءت جميع الأديان لتشير إلى هذه الحقيقة، وحاولت معالجتها من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر مساواة، ولا توجد أي فلسفة أو فكر لم يتطرق إلى الفوارق في المداخيل. ومع هذا كله، فلا تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث في الوقت الحاضر، لمعرفة العوامل المتعددة التي ساهمت في ظهور هذه الفوارق، ومعرفة أكثرها تأثيرا، ولذلك توجد العديد من الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع وحاولت قياس الفوارق من خلال بلورة مجموعة من المؤشرات قصد معرفة مسار تطور حصص الفئات الاجتماعية في سلم الدخل.

[1] J. TIMBERGEN "*Income Distribution Analysis and Policy*" North Holand Amsterdam 1975.

و بما أن الأجور هي أهم مكونات الدخل الشخصي، وجب قياس درجة تباينها، وذلك نظرا لأن الدارس لها يمكنه الحصول على المعلومات اللازمة عنها من خلال البيانات التي تقدمها الإدارة الجبائية وأرباب العمل ومنظمات الحماية الاجتماعية، حيث يتم مراقبة تطور الأجور من خلال حساب مؤشر الأجور أو تطور الأجر القاعدي، بما يسمح للجهات المعنية التأثير على سوق العمل، إما بتخفيضها وزيادة التوظيف، أو قيام السلطات الحكومية بتحديد الحد الأدنى لها للحفاظ على القدرة الشرائية للأجراء إذا حدث تقلب في أسعار الاستهلاك، هذا بخلاف الأنواع الأخرى من الدخل (دخل الملكية) التي تتسم بعدم الدقة في تصريحات أصحابها.

2- أدوات قياس تفاوت الدخول

هناك مجموعة من الأدوات والوسائل والتي تعتبر أساسية عند قياس تباين الدخل وبالتالي عدالة توزيعه في أي بلد، وتنقسم إلى قسمين: المقاييس الموضوعية والتي تحاول دراسة التمايز الأجري من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية، والمقاييس المعيارية التي تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرّفاه الاجتماعي. أما المجموعة الأولى من المقاييس فهي تساعد على الوصول إلى قياس دقيق لمسألة تباين الأجور، وهي التي سنركز عليها في هذه الدراسة[1].

2-1 المدى(R): هو أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يقيس الفرق بين القيم المتطرفة، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل، وهو يعبّر عن الفجوة بين أعلى مستوى للدخل وأقل مستوى له مقارنة مع متوسط الدخل:

$$R = \frac{\text{Max Yi} - \text{Min Yi}}{\mu}$$

حيث: μ متوسط الدخل أو الإنفاق؛

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} Yi}{n}$$

حيث أنّ: Yi هو دخل الفرد (i)، في مجتمع مكون من n فرد، وحيث أن i=1,2,3.....(n).

[1] Amartya Sen, "*On Economic Inequality*" , Radc Liffe Leteratures, 1972, 2nd ed, (Oxford :Clerendon Press, 1978),p 02.

2-2 الفرق بين الأجور المتوسطة للفئات: هناك العديد من المقارنات التي تخص توزيع الأجور، فمثلا يمكن حساب الأجر المتوسط للرجال ومقارنته بآخر للنساء وهذا عن طريق ما يسمى بمعامل المضاعف(Le coefficient de Multiplicateur)[1].

$$\text{Coff M} = \frac{\text{Salaire moyen des hommes}}{\text{Salaire moyen des femmes}}$$

كما يمكن حساب التمايز الأجري إذا أخذنا في الاعتبار السن، والأقدمية والكفاءات، ونوع النشاط (فلاحي، تجاري، صناعي أو خدماتي) وفي هذا الأخير يمكن ملاحظة أن الأجور المتأتية من القطاع الصناعي هي عموما مرتفعة مقارنة بالأجور المدفوعة من قبل بعض النشاطات الاقتصادية الأخرى، وتزداد هذه الأجور انخفاضا كلما اتجهنا إلى القطاع الفلاحي والمهن الحرة والحرف.

من جهة أخرى نجد أن الأجور المدفوعة في القطاع الصناعي تختلف فيما بينها باختلاف نوع الصناعة، فمثلا تدفع الصناعات الثقيلة والكيماوية أجورا عالية مقارنة بالصناعات الخفيفة، ونفس الشيء يقال عن قطاع الخدمات، فالأجور التي تدفعها البنوك وشركات التأمين للموظفين هي مرتفعة مقارنة بما يدفع لموظفي الحالة المدنية، كما تختلف هذه الأجور من القطاع العام إلى الخاص، وكل هذه العوامل تزيد من فوارق الدخل وبالتالي تزيد اللامساواة، غير أن أهمها والتي تؤثر في عملية توزيع الدخل داخل نفس القطاع هو ما تعلق بالعنصر البشري مثل الترقيات، الكفاءات، الجنس... الخ.

2-2 تشتت المداخيل

إن هذا المعيار يسمح بقياس فوارق الدخل داخل نفس المجموعة الدخلية، فمثلا داخل مجموع الأجراء، أو داخل مجموع النساء، ولأجل ذلك يتم تقسيم المجتمع إلى أجزاء، مثل الرُبيعيات(Quartiles)؛ وكل ربيع متكون من 25% من السكان ويحصل على نسبة مأوية من الدخل، أو الخميسيات(Quantiles)؛ وهي خمس فئات، وتتكون كل شريحة من 20% من السكان وما يقابلها من الدخل، أو العشيرات(Déciles)؛ وهي عشرة فئات، حيث تتكون كل فئة من 10% من السكان وما يتحصّلون عليه من الدخل الكلي.و في هذا الشأن عادة ما

[1] S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, Op. Cit, p 41.

تستخدم عبارة أفقر وأغنى ربيع(25%)، أو أفقر وأغنى خميس(20%)، أو أفقر وأغنى عُشيرِ(10%).

إن مثل هذه الدراسة تسمح بمعرفة مؤشر تشتت الدخل بين مختلف فئات المجتمع، ومن يستحوذ على أعلى نصيب من الدخل الكلي، ولأجل ذلك تجرى مسوحات حول مستويات معيشة الأفراد، والتي تقاس بمستوى الاستهلاك، ومن ضمن أهم المؤشرات التي تستخدم في هذا الشأن؛

❖ **متوسط الانحراف النسبي**: وهو مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر(0) في حالة العدالة الكاملة و2(n-1)/n في حالة حصول فرد واحد على كل الإنفاق، ويُكتب:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n} |\mu - Yi|}{n\,\mu}$$

❖ **التباين ومعامل التباين(CV)**: وهو أكثر المقاييس استخداما في الدراسات الإحصائية المهتمّة بقياس التشتت أو التباين وهو يشبه المقياس السابق إلا أنه يختلف عنه من حيث تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل ومتوسط الدخل:

$$V = \frac{\sum_{i=1}^{n} (\mu - Yi)^2}{n}$$

إن التباين يعتمد على متوسط الدخل، وقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الآخر، وبالتالي فهو يعتمد على مستوى وقيمة المتوسط التي تختلف من توزيع إلى آخر. ولأجل التغلب على هذه المشكلة يمكن حساب معامل التباين الذي يساوي إلى الجدر التربيعي للتباين مقسوما على الدخل[1]:

$$CV = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

[1] Jenkins "*The Measurement of Income Inequality*", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991), p15.

2-3 معامل GINI ومنحنى لورنز(Lorenz)

يمثل منحنى لورنز العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل ونسبة الدخل الإجمالي التي يحصلون عليها خلال فترة من الزمن[1]، وهو أحد أهم التمثيلات البيانية الشائعة والمستخدمة في قياس تفاوت الدخول بين السكان.و الشكل التالي[2] يوضح ذلك:

الشكل(1): منحنى لورنز

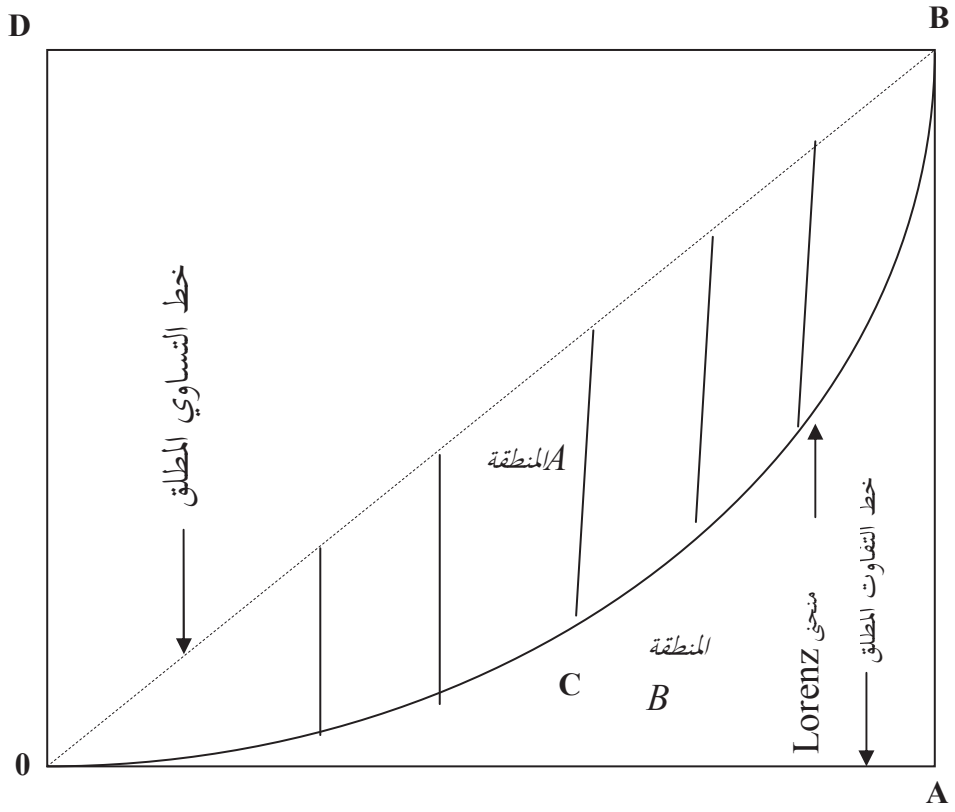

أما معامل "جيني" (Gini) فهو أحد أهم الوسائل المعتمدة لقياس عدم المساواة، وبه تتم المقارنات الدولية، وهو مأخوذ من منحنى "لورنز"، إذ هما مرتبطان جدا، فيدل هذا المعامل إلى أي مدى

[1] Subrata Ghatak" *Introduction to Development Economics*", Third edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York, p 40.
[2] Subramanian .S, "*Measurement of Inequality and Poverty*", Delhi Oxford University Press, 1997.P 79.

توزيع الدخل بين الأفراد أو العائلات في بلد ما يبتعد عن المساواة المطلقة (خط OB). وهو يقيس المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي OB، ويمكن حسابه كالتالي:

بيانيا:

$$G = \frac{\text{المساحة A}}{\text{المساحة BCD}}$$

تتراوح قيمة معامل GINI وفقا للتعريف السابق بين 0 (حالة المساواة المطلقة) و1 أو 100(حالة التفاوت المطلق) فهو إذن مشتق من منحنى لورنز[1]، وهو يمثل المتوسط الجبري للفرق بين مختلف مداخيل الأفراد والدخل المتوسط للمجتمع ككل، ونظرا لأنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي فيمكن حسابه بالعلاقة التالية[2]:

$$G = \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث أن P هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، بينما L هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل، وحيث:

$$P_n = L_n = 1 \quad \text{و} \quad P_0 = L_0 = 0$$

حسب Badeau[3] فإن معامل GINI بالنسبة للأجور (مداخيل العمل) هو بين 0.3 و0.4، أما بالنسبة لمداخيل الملكية فهو بين 0.6 و0.7، وبهذا نجد أن تمركز المداخيل يظهر جليا بالنسبة للملكيات. وبصفة عامة كلما كان هناك تشتت كبير لبيانات الدخل كلما كان تركز المداخيل في أيدي قلة قليلة كبيرا، وكلّما ارتفع الدخل المتوسط كلما استدعى ذلك مزيدا من التشتت وتمركز المداخيل، وهذه الحالة تشهدها الأجور التي يحصل عليها الرجال مقابل النساء[4].

يستخدم معامل "جيني" في متابعة تطور تفاوت الدخل سواء بين البلدان، أو في بلد معين لفترات زمنية مختلفة (تفاوت داخلي)، وكلما انتقل منحنى "لورنز" إلى الأسفل مقارنة بوضعيته للفترة

[1] Morrisson Christian, "*La répartition des revenus*", Thémis , Paris 1996, p 89 – 90.

[2] علي عبد القادر علي،" العولمة و قضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء،العدد13،، فبراير2005، ص 9.

[3] A. Badeau "*Le patrimoine des Français*", La Découverte, « Repères » 1989 page 05.

[4] Corinne Benveniste et Stefan Lollivie " *les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire*" Economie et Statistique, N°210, mai 1988, page 06.

السابقة كلما دل على عدم تحسن توزيع الدخل، وكلما اتجه نحو الأعلى، دل على نجاعة وفعالية سياسة الدولة وجهودها في تصحيح عدم المساواة في توزيع الدخل.

4-2 مؤشرTheil(T): في سنة 1976 قام Theil بقياس التفاوت بين المداخيل بالعلاقة التالية[1]:

$$T(P) = Ln(n) - \sum_{i=1}^{n} P_i \, Ln\left(\frac{1}{P_i}\right)$$

حيث أن (n) هو عدد الأفراد أو العائلات، بينما (Pi): هو دخل المجموعة (i) من الأفراد.

5-2 مؤشر Atkinson (A): على خلاف المؤشرات سابقة الذكر، التي تعتمد على الصيغ الإحصائية، وضع Atkinson مؤشرا لقياس التفاوت بالاستناد على نظرية الرفاه الاجتماعي، وهو يعتمد على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل، والذي يُعَرَّف بأنه الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد[2].

وصيغة هذا المؤشر هي[3]:

$$Ye = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Y_i}{\mu}\right)^{1-a} \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

أو

$$Ye = \left[\sum_{i=1}^{n} (Y_i)^{1-a} \, F_i \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

حيث: μ هي متوسط الدخل أو الإنفاقَ و Y_eهي الدخل المكافئ للتوزيع العادل، أما a فهي متوسط المنفعة العددية للدخل، وحيث أن (a) يأخذ الحالات التالية:

[1] Morrisson Christian, Op.cit, page19. Voir aussi : PIKETTY Thomas," L'économie des inégalités", Paris, La Découverte, 1997, p. 65.

[2] Anthony.B.Atkinson,"On the Measurement of Inequality", Journal of Economic Theory.2, 1970.

[3] Sollogoub M" La comparaison de l'inégalité dans la répartition personnelle des revenus" Revue d'économie politique n°3, mai-juin 1980, pp 286-306.

❖ إذا كان (a) يؤول إلى (∞) :الرفاهية الاجتماعية تتعلق فقط بالأفراد الأكثر فقرا في المجتمع،في هذه الحالة يجب التخلي عن العمل بالدخل المتاح لأجل تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع[1].

❖ إذا كان (a=0) فإن دالة المنفعة تأخذ شكل خطي، وكنتيجة لذلك فان صيرورة الرفاه الاجتماعي لا تأخذ بالحسبان التفاوت.

❖ إذا كان (a=1) فان المؤشر يصبح:

$$A = 1 - \frac{Y_e}{\mu}$$

إن الاعتماد على أحد المؤشرات سالفة الذكر لتقييم السياسات الحكومية ومدى نجاعتها في تحقيق العدالة الاجتماعية لا يعني بالضرورة أن أحدها أفضل من الآخر، لأن لكل واحد منها مميزاته ومجالات تطبيقه وعيوبه.

الجدول رقم (1): مؤشرات توزيع الدخل للجزائر للفترة 1966 – 1995

	Atckinson				Teil	Gini	CV
	0.1	0.5	1	2			
العاصمة 1966	0.08	0.2	0.31	0.55	0.21	30.51	0,74
الريف 1980	/	/	/	0.47	1.16	33.32	1,08
العاصمة 1980	0.04	0.14	0.42	0.54	0.21	31.76	0,7
المجموع 1980	/	/	/	0.54	0.30	34.37	0,96
الريف 1988	/	/	0.04	0.22	0.62	40.13	1,11
المدينة 1988	0.88	0.17	0.21	0.39	0.19	38.83	0,81
المجموع 1988	0.02	0.12	0.21	0.35	0.25	38.76	0,84
الريف 1995	/	/	0.27	0.25	0.35	36.28	0,81
المدينة 1995	0.12	0.19	0.27	0.40	0.09	34.58	0,65
المجموع	0.02	0.10	0.19	0.33	0.20	35.88	0,72

Source :Belkacem Labàas "Poverty dynamics in Alegria ",Arab Playning Institut,Kuwait, 2001 in(www.api.org.kw)

[1] Morrisson Christian in Atkinson Anthony.B et Bourguignon.F"*Historical Perspectives on Income Distribution: the Case of Europe, Handbook of Income Distribution"* Amsterdan, North-Holland, 2000,p. 249-251.

ثالثا: التعليم في المجتمع: هل تستطيع المدارس والمعاهد والجامعات أن تحقق المساواة

اختلفت الآراء والأفكار قديما وحديثا حول دور التعليم في تعزيز الإنصاف والمساواة بين الأفراد، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف النظر في فلسفة التعليم[1].

1- أهمية التعليم

منذ منتصف القرن الماضي احتلت اقتصاديات التعليم مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، حيث منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي، حاول الاقتصاديون شرح العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية، معتبرين الإنفاق على تكوين رأس المال البشري (خاصة التعليم) انفاقا استثماريا يرجى منه تحقيق عائد يرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

تؤكد المدرسة الوظيفية على وجود علاقة مباشرة بين سنوات التعليم التي يمر بها الفرد ومستوى الوظيفة والدخل والمكانة، حيث أن التعليم وسيلة أساسية للحراك الاجتماعي، بينما يرى الراديكاليون إن التعليم وسيلة للثبات الاجتماعي والمحافظة على الأوضاع القائمة وانتقال عدم المساواة عبر الأجيال، في حين يؤكد النقديون أن التعليم ما هو إلا عامل من العوامل الأخرى مثل الصفات الشخصية.

يعتبر التعليم في نظر الاقتصاد السياسي ميكانيزم شرعي لبناء العلاقات الاجتماعية[2]، ومن هنا تظهر العلاقة بين نظام التعليم وبنية الإنتاج القائمة في المجتمع، وتظهر الصورة واضحة في ذلك التفاوت الطبقي الذي ينعكس في تفاوت الفرص التعليمية، ثم يتبعه تفاوت في فرص العمل والذي يليه تفاوت في الأجور في سوق العمل.

على هذا الأساس أصبحت العديد من الدول ترسم السياسات التعليمية الهادفة إلى رفع مستويات نوعية خريجي الجامعات، غير أن تكلفة التعليم بكل أطواره أصبحت عالية جدا، الأمر الذي أصبح معها من الصعب الحفاظ على جودته، مما يجعل موضوع الاستثمار في العنصر البشري خاصة التعليم العام وأثره على النمو الاقتصادي يمر بمرحلة مراجعة في كل فترة، لأن بعض التجارب السابقة التي اعتمدت فقط على زيادة الانفاق العام على التعليم لم تكن السبيل الأفضل لتحسين

[1] شبل بدران" *ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر*" دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة،2000، ص 45.

[2] شبل بدران، مرجع سابق، ص 47.

مستويات ونوعية التعليم ولم تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، الذي ينتظر معه أن يحسن من مداخيل الأفراد.

إن التعليم خصوصا في المراحل المتقدمة منه ممثلا بالجامعات لابد أن يحقق الوظائف التالية:

- ❖ على الجامعات والمعاهد أن تساعد في إدماج وانخراط الخريجين في الدوائر المهنية المختلفة.
- ❖ على الجامعات كذلك أن تعزز المساواة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إقامة التوازن للمستويات الاقتصادية المتطرفة (تقليص فجوة التفاوت الدخلي).
- ❖ على الجامعات ومن يمثلها (حكومات أو خواص) أن تضمن استمرارية التكوين لمن أجبرته ظروف الحياة في الماضي على ترك التعليم.

2-التعليم: أسلوب التغيير

إن نظام التعليم والاقتصاد يملكان بشكل مستقل ومميز ميكانيزمات داخلية لإعادة إنتاج النمو. فالنمو الاقتصادي في تغير مستمر، أما النظام التعليمي فهو أقل تحركا، والسؤال المطروح كيف حدث الخلل بين مستويات التعليم وحاجات البلاد الاقتصادية من اليد العاملة؟

إن التغيرات السريعة التي حدثت في العالم بعد سنة 1945، مست بدرجة كبيرة مجالات التعليم والتكنولوجيا والشؤون الاقتصادية والسياسية وكذا النظام التعليمي، الذي تخلفت سرعة تغيره عن سرعة تغير البيئة المحيطة به، خصوصا سوق العمل والقوانين التي تحكمه، وأهمها جهاز الأثمان الذي ينص على أن دخل كل عنصر إنتاج إنما يتحدد بإنتاجيته الحدية.

ولعل الجواب عن الإشكالية المطروحة آنفا يكمن في عدم الكفاءة سواء في الإدارة التعليمية أو في الأساليب الفنية التعليمية، إضافة إلى أن عدم كفاءة الجامعات قد يرجع إلى الانفصال بين المناهج الدراسية وحاجات البلاد من اليد العاملة المؤهلة. فبالرغم من تزايد نسبة التعليم وسرعة تطور التكنولوجيا، إلا أن ذلك لم يغير من طبيعة توزيع الدخل والبنية الاجتماعية، وهذا حتى في الدول المتقدمة، فوجود البطالة بين المتعلمين منشأها وجود فجوة بين مخرجات التعليم وحاجات الاقتصاد الحديث[1]، هذه البطالة تعد من أخطر الرهانات على البلاد، ذلك لأنها مضيعة

[1] Philip Coombs and Jacques Hallak" *Managing Education Cost*" (London:Oxford university Press,1972)p 95.

للموارد من جهة، وتشكل تهديدا للاستقرار السياسي من جهة أخرى، لأن مطالب هذه الفئة متزايدة، ولأن التعليم يعد أداة تحرر[1].

3-التعليم: الاستثمار في رأس المال البشري

إن التعليم هو زيادة في المعرفة وتطوير المهارات، فهو سلعة استهلاكية لأنه يوفر منفعة لصاحبه تخلق له اشباعا (النمو الفكري)، وهو سلعة استثمارية لأنه أحد محركات النمو الاقتصادي، فهو يقود إلى قوة عمل أكثر مهارة وإنتاجية، وهو سلعة عادية لأن ارتفاع دخل الفرد يؤدي إلى زيادة أقل منه في الطلب على التعليم (مرونة الدخل)، كما أن ارتفاع المداخيل يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسجيل في المدارس والمعاهد والجامعات.

من ناحية أخرى للتعليم تكاليف الفرصة البديلة، وهي تقاس بما كان يمكن انجازه لو وجهت تلك الأموال المخصصة له لنشاط آخر، ولهذا عند قياس عوائد التعليم لا بد من المقارنة بين المنافع المكتسبة والتكاليف. فأما المنافع الخاصة بالتعليم فتتمثل في الأجور المرتفعة وتوسع في فرص العمل للشخص، فمثلا يؤدي التعليم الابتدائي والثانوي إلى جعل الفرد يعمل في نطاق محدود، بينما التعليم الجامعي والبحث العلمي فهو يوفر فرصة الاختيار للفرد بين مختلف الوظائف.

يوضح الشكل البياني التالي[2] طلب سوق الأيدي العاملة وعرضه لخريجي الجامعة حيث ينتقل منحنى الطلب على اليد العاملة إلى الأعلى (D_2) نظرا لأن إيرادات الاستثمار(الأجور المتوقعة) التي تغطي نفقاتهم يجب أن تكون مرتفعة، وهذا الأمر هو الذي يشجع باقي العمال على رفع الاستثمار في رأس مالهم البشري عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل والتكوين.

[1] Philip Coombs and Jacques Hallak, Idem.

[2] بن طاهر عرب" *اقتصاديات العمل: نظرية عامة*"،جامعة الملك سعود،الطبعة الأولى، 1994، ص133.

الشكل (2): علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بمستويات الأجور

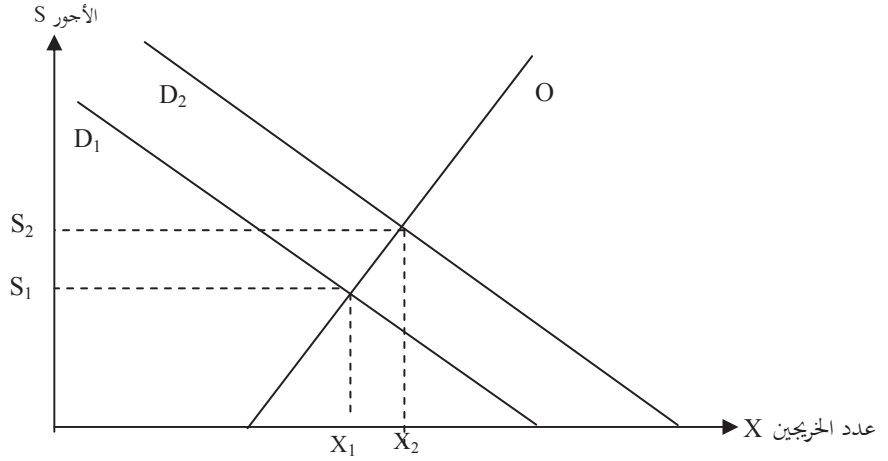

يتضح من الشكل أن زيادة الأفراد في اكتساب المعارف عن طريق التعليم والذي هو أهم وسيلة للاستثمار في رأس مالهم البشري، ونتيجة ارتفاع إيرادات هذا الاستثمار متمثلة في ارتفاع مداخيلهم أو أجورهم بالمقارنة مع إيرادات الطبقة العمالية غير المتعلمة أساسا أو ذات مستوى علمي محدود، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى وجود تمايز أجري بسوق العمل والذي يعتبر التعليم أحد أسبابه.

4- رأس المال البشري والتفاوت

طالما أن القاعدة التكنولوجية للإنتاج في تغير مستمر، فإن المستوى التعليمي لقوة العمل يجب أن يزداد، وهو يتعدد وفق متطلبات الإنتاج، لذلك كان لا بد من التوجه إلى التدريب والتكوين والتأهيل، وهذا ما يستدعي الاستثمار في رأس المال البشري، سواء من طرف صاحب قوة العمل، أو من طرف المنظمة، إذ يصبحان شريكان في مستوى أداء المنظمة، طالما أن الهدف هو البقاء في السوق.

من هذا المنطلق فإن تنوع تنظيم المنظمة والذي يرتبط بدرجة تقدم عملية الإنتاج وتعقدها، يستوجب اختلاف المدفوعات النقدية لأصحاب قوة العمل، وهو ما من شانه أن يرفع هذه

المداخيل مقارنة بنظيراتها في السوق، وهذا التباين في المداخيل يحفز الأطراف المعنية على الابتكار والتعلم والتدريب لمسايرة الوضع القائم، وكلما توجه المجتمع إلى التصنيع، كلما ارتفع الطلب على نوعية التعليم والتخصص فيه، ويصبح بذلك التدريب والتأهيل ضرورة لمسايرة التطور التكنولوجي، فتزداد المداخيل العائدة لهذا النوع من قوة العمل، لتمتعها بالندرة النسبية، مما يقود الدولة إلى إعادة تنظيم المجتمع بإدخال مواد جديدة في نظمها التعليمية، فيرتفع بذلك الطلب على التعليم العام.

إن التطور التكنولوجي يتطلب عمالا مهرة وذوي كفاءة عالية، إلا أن بعض الأفراد والمنظمات وحتى بعض الدول تقلل من أهمية التكوين والتدريب، وترى أنه استثمار غير منتج نظرا لأن قياس العائد عليه صعب، ولكن تتضح الصورة الحقيقية له في المدى المتوسط والبعيد، حيث يتضح أن النمو الاقتصادي يتطلب تعليما نوعيا وتدريبا مهنيا عاليا، لاعتبار أن نشاطات الاقتصاد مترابطة فيما بينها[1].

الخاتمة

منذ حوالي خمسة عقود وحركة النقد موجهة إلى نظام التعليم في أوربا وأمريكا في ازدياد، وتحاول التيارات النقدية كشف الصلة بين التوسع في التعليم واحتياجات سوق العمل لمختلف المهن والوظائف والتخصصات وتوجد إلى حد الآن العديد من الدراسات والمقالات التي تشير بوضوح إلى العلاقة بين حركة التوسع التعليمي والتقسيم الاجتماعي للعمل وهذا باعتبار أن النظام الرأسمالي توسع في التعليم بأنواعه لاحتياجات سوق العمل بمختلف التخصصات.

ومن هذا المنطلق ارتبط التعليم كما ونوعا بسوق العمل وتأثر كثيرا بقدرة هذا السوق على استيعاب الطاقات المتعلمة والمؤهلة للانخراط فيه، ومع تزايد نسب البطالة خصوصا في صفوف الطبقة المتعلمة، برزت إشكالية جودة التعليم. وفي المضمار نفسه برزت مشكلة أخرى ذات معنى اجتماعي وإنساني آخر وهو انتشار التمايز الأجري أو تفاوت دخل العمل، خصوصا وأن طلب خريجي الجامعة على تعويضات لخدماتهم يجب أن تكون كافية لتغطية نفقاتهم السابقة طيلة سنوات التعليم والدراسة أو ما يعرف بالاستثمار في رأس مالهم البشري.

[1] محمد صالح تركي قريشي، "اقتصاد التنمية"، مكتبة الجامعة، الشارقة،الطبعة الأولى 2010، ص ص 380-381.

إن أحد أبرز الجوانب التي يؤدي فيها التعليم دورا بارزا في سوق العمل هو العلاقة المؤكدة في كثير من البلدان التي تنص أن ذوي التعليم الأعلى يتقاضون أكثر من ذوي التعليم المنخفض، كما أن وتيرة نمو أجورهم هي أيضا أعلى مما هو عليه الحال بالنسبة لذوي التعليم المنخفض، وحيث يعود تفسير ذلك حسب أنصار نظرية رأس المال البشري إلى أن تكلفة التعليم والتدريب مرتفعة سواء كانت تكلفة مباشرة متمثلة في الإنفاق على التعليم وتوابعه أو كانت تكلفة الفرصة البديلة الممكن قياسها بالدخل الضائع الناشئ عن الالتحاق بالدراسة عوضا التوجه مباشرة إلى سوق العمل بمستوى التعليم الأدنى.

من ناحية أخرى، تبرز أهمية التعليم كأحد أهم الوسائل المستخدمة في الاستثمار في رأس المال البشري بالتزامن مع ما توصلت إليه الأدبيات التطبيقية الحديثة في مجال النمو الاقتصادي والدور الذي يلعبه التعليم في تفسير التفاوت المشاهد في متوسط دخل الفرد عبر العالم، ومن ثَمَّ في تفسير سجل الأداء الاقتصادي التاريخي لمختلف البلدان والأقاليم، حيث توضح الأدبيات المتخصصة أنه يمكن قياس معدل العائد على رأس المال البشري عن طريق تقدير دالة الكسب الشهيرة التي اقترحها "Mincer"، والتي تستخدم المعلومات المستخرجة من مسوحات ميزانيات الأسرة ومسوحات القوى العاملة، أو عن طريق تقدير دالة للإنتاج تحتوي على رأس المال البشري كأحد مدخلاتها، بالرغم من الصعوبات التي تعترض كيفية صياغته كمدخل في دالة الإنتاج.

قائمة المراجع

أولاً– باللغة العربية:

1- أحمد أبو إسماعيل " أصول الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976.

2- إسماعيل صقر، عارف دليلة، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب، سوريا 1977.

3- شبل بدران" ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر" دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

4- صامويل عبود " الاقتصاد السياسي للرأسمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

5- صبحي تادرس قريصة، محمود يونس "مقدمة في الاقتصاد " دار النهضة العربية بيروت 1984.

6- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،" أساسيات علم الاقتصاد" الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001.

7- عاصم بن طاهر عرب" اقتصاديات العمل: نظرية عامة"،جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1994.

8- عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت– لبنان،2001.

9- فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1988.

10- محمد دويدار، وغيره " أصول علم الاقتصاد السياسي" الدار الجامعة الإسكندرية 1988.

11- محمد صالح تركي قريشي "اقتصاد التنمية"، مكتبة الجامعة، الشارقة،الطبعة الأولى 2010.

12- نعمة الله نجيب إبراهيم " أسس علم الاقتصاد" مؤسسة شباب الجامعة– الإسكندرية 1978.

ثانياً– باللغة الاجنبية:

1- A.Badeau "Le patrimoine des Français", La Découverte, « Repères » 1989.

2- Alain Samuelson “ Les grandes courants de la pensée économique” O.P.U. Algérie 2ème édition 1994.

3- Amartya Sen, "On Economic Inequality" , Radc Liffe Leteratures, 1972, 2nd ed, (Oxford :Clerendon Press, 1978).

4- Anthony.B.Atkinson,"On the Measurement of Inequality", Journal of Economic Theory.2, 1970.

5- Belkacem Labaas“Poverty dynamics in Algeria “Arab Playning Institut, Kuwait, 2001 in (www.api.org.kw).

6- Bruno BARON RENAULT "Economie de développement", DE BOECK, Bruxelles 2ème édition 1998.

7- Christian Mourisson “ La répartition des revenus dans les pays de tiers-monde ” CUJAS, Paris 1968.
8- Corinne Benveniste et Stefan Lollivie "Les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire" Economie et Statistique, N°210, mai 1988.
9- Daniel Martina "La pensée économique" Armand Colin, Paris,1991.
10- G.S. SAHOTA " Theories of Personel Income distribution: a Survery" Journal of Economic Literature, vol 16, 1978.
11- J. TIMBERGEN "Income Distribution Analysis and Policy" North Holand Amsterdam 1975.
12- Jan Pen " Income distribution" London, Penguin Books,1971.
13- Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller“ Introduction à l’économie générale ”, Vuibert, Paris 1994.
14- Jenkins "The Measurement of Income Inequality", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991).
15- Katheline Schubert "Macroéconomie contemporain et croissance" Vuibert, Paris ,1996.
16- Morrisson Christian in Atkinson Anthony B. et Bourguignon .F" Historical Perspectives on Income Distribution : the Case of Europe, Handbook of Income Distribution" Amsterdan, North-Holland, 2000.
17- Morrisson Christian, "La répartition des revenus", Thémis , Paris 1996.
18- PIKETTY Thomas," L’économie des inégalités", Paris, La Découverte, 1997.
19- P.Couronne "Modèle de Gestion prévisionnelles des ressources humaines" CNRS, Paris, 1986.
20- Philip Coombs and Jacques Hallak” Managing Education Cost”(London:Oxford university Press,1972).
21- René Sandretto,"Rémunération et répartition des revenus" HACHETTE, Paris 1èr édition 1994.
22- S. D’AGOSTINO, G. TROMBERT "Les inégalités de revenus (les en jeux d’un partage)" VUIBERT, Paris 1992.
23- Subramanian. S, "Measurement of Inequality and Poverty", Delhi Oxford University Press, 1997.
24- Subrata Ghatak " Introduction to Development Economics", Third edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York.